الأمم المتحدة

A/HRC/16/59

الجمعية العامة

Distr.: General
7 March 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة عشرة
البند ٤ من جدول الأعمال
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

التقرير المرحلي الذي قدمه المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، توماس أوخيا كوينتانا*

موجز

أجرت ميانمار انتخابات وطنية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لأول مرة منذ أكثر من عقدين من الزمن. وبعد مضي أسبوع، أفرج عن داو أونغ سان سوكي دون قيد أو شرط بعد انقضاء مدة إقامتها الجبرية. وبدأ البرلمان الجديد أول اجتماع له في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وفي خضم وضع يكتنفه قدر كبير من عدم اليقين، هناك فيما يبدو بعض التفاؤل الحذر باحتمال حدوث تغييرات إيجابية. ومن بين تلك التغييرات التي بدأ شعب ميانمار يجرؤ على الأمل فيها إعمال حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لذا، شرع المقرر الخاص، في هذا التقرير، في معالجة موضوع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بدْءاً بالحق في التعليم.

* تأخر تقديم هذا التقرير.

(A) GE.11-11575 030712 040712

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٩	٣
ثانياً –	تحليل انتخابات ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	١٠-١٨	٤
ثالثاً –	الوضع بعد الانتخابات	١٩-٩٦	٧
	ألف- سجناء الرأي	٢٨-٤١	٩
	باء – الأقليات الإثنية والوضع على الحدود	٤٢-٤٦	١٣
	جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٤٧-٤٩	١٤
	دال – التركيز على الحق في التعليم	٥٠-٨١	١٥
	هاء – التعاون الدولي	٨٢-٩٦	٢٢
رابعاً –	الاستنتاجات	٩٧-٩٨	٢٥
خامساً –	التوصيات	٩٩-١٠٥	٢٥

أولاً- مقدمة

١- أنشئت ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار تطبيقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٨/١٩٩٢. ووسع مجلس حقوق الإنسان نطاق هذه الولاية مؤخراً في قراره ٢٥/١٣. وتولى المقرر الخاص الحالي المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، توماس أوخيا كوينتانا (الأرجنتين)، مهامه رسمياً في ١ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٢- يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/١٣، ويشمل ما شهدته حقوق الإنسان من تطورات في ميانمار منذ تقديم المقرر الخاص تقريره الثالث إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/13/48) في آذار/مارس ٢٠١٠، وتقريره إلى الجمعية العامة (A/65/368) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٣- وأجرت ميانمار انتخابات وطنية لأول مرة منذ أكثر من عقدين من الزمن، وذلك في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وبعد مضي أسبوع، أفرج عن داو أونغ سان سوكي دون قيد أو شرط بعد انقضاء مدة إقامتها الجبرية. وبدأ البرلمان الجديد أول اجتماع له في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وفي خضم وضع يكتنفه قدر كبير من عدم اليقين، هناك فيما يبدو بعض التفاؤل الحذر باحتمال حدوث تغييرات إيجابية. ومن بين تلك التغييرات التي بدأ شعب ميانمار يجرؤ على الأمل فيها إعمال حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لذا، شرع المقرر الخاص، في هذا التقرير، في معالجة موضوع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بدْءاً بالحق في التعليم.

٤- وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، كتب المقرر الخاص إلى سفير ميانمار لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف يطلب إليه إيفاد بعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وكتب إليه مجدداً في ١ كانون الأول/ديسمبر مستعلماً عما آل إليه طلبه، ومعرباً عن استعداده لإجراء زيارة في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، ردت البعثة الدائمة لاتحاد ميانمار لدى مكتب الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في جنيف قائلةً إن "المعلومات الواردة من السلطات المختصة في اتحاد ميانمار [تفيد] بأنها لا تستطيع الرد على طلب السيد كوينتانا في الوقت الراهن نظراً إلى انشغالها بالاستعدادات المتعلقة بعملية التغيير في الفترة التي تلت الانتخابات".

٥- وأعرب المقرر الخاص عن أسفه على عدم دعوته إلى زيارة ميانمار منذ شباط/فبراير ٢٠١٠. وأبدى الأمل في أن تفي الحكومة الجديدة بتعهداتها بالتعاون مع الأمم المتحدة، وبما في ذلك ولايته، وأن توجه إليه الدعوة لزيارة ميانمار في أقرب فرصة ممكنة. ومن الأهمية بمكان في رأي المقرر الخاص أن تتاح له إمكانيه العمل مع السلطات وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة في هذه المرحلة الحاسمة في ميانمار حيث تبذل الحكومة جهوداً لتحقيق المصالحة الوطنية وإرساء ديمقراطية قادرة على أداء مهامها.

٦- والتقى المقرر الخاص سفراء البلد لدى الأمم المتحدة في جنيف ونيويورك ولدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في نيويورك وأجرى مناقشات مثمرة معهم بشأن قضايا مختلفة. وواصل تسليط الضوء على قضايا محددة بواسطة رسائل خطية وبيانات عامة، منها بيان مشترك أدلى به في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بمعية الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، للدعوة إلى الإفراج غير المشروط عن داو أونغ سان سوكي في نهاية فترة الحكم بالإقامة الجبرية، والبيان الذي أدلى به في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لحث الحكومة على الإفراج عمن تبقى من سجناء الرأي بمناسبة مرور شهر على إطلاق سراح داو أونغ سان سوكي.

٧- ويكتنف هذه المرحلة المفعمة بالحيوية من تاريخ ميانمار أوجه كثيرة من عدم اليقين تبعث على الأمل والتفاؤل لإحداث التغييرات التي من شأنها أن تحسن حياة شعب ميانمار بمعنى الكلمة. ولا بد ونحن نتطلع إلى المستقبل، من تقييم الأحداث وقت وقوعها ومعالجة قضايا الحقيقة والعدالة والمساءلة التي ستظل تؤثر في حالة حقوق الإنسان. ويعتزم المقرر الخاص مواصلة الحوار مع حكومة ميانمار في إطار الاحترام المتبادل والتعاون، على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. وسيواصل معالجة القضايا المهمة المتمثلة في الحقيقة والعدالة والمساءلة وسجناء الرأي والعناصر الرئيسة الأربعة لحقوق الإنسان، مع القيام في الوقت نفسه بالنظر في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٨- وبما أن المقرر الخاص لم يتمكن من زيارة البلد، فإنه يعتزم إجراء بعثة إلى المنطقة قبل العرض الذي سيقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١١ قصد تحديد معلوماته عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار.

٩- ويود المقرر الخاص أن يشكر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لا سيما في المقر، وبانكوك ونيويورك، على مساعدتها إياه على أداء مهامه.

ثانياً- تحليل انتخابات ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

١٠- عقدت الانتخابات التشريعية الوطنية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وهي أول انتخابات وطنية منذ عام ١٩٩٠. ونشرت الصحيفة الرسمية *"نيو لايت أوف ميانمار"* (New Light of Myanmar) في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، في ملحق من ٢٤ صفحة، نتائج فرز الأصوات الخاصة بكل مقعد من مقاعد البرلمان. وحتى ذلك الحين، كان يعلَن عن النتائج تدريجياً في وسائل الإعلام الحكومية. وأفادت لجنة الانتخابات بأن نسبة المشاركة في بعض الدوائر الانتخابية تجاوزت ١٠٠ في المائة، وأعلنت عن فوز مرشحين اثنين مواليين للحكومة في ولاية كاتشين حيث كانت الانتخابات قد أُلغيت. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر،

أعلنت لجنة الانتخابات أن نسبة المشاركة بلغت ٧٧ في المائة من عدد الناخبين المؤهلين البالغ ٢٩ مليون شخص في ميانمار.

١١- وقبل الانتخابات، حُولت "رابطة الاتحاد للتضامن والتنمية"، وهي منظمة جماهيرية أنشأها مسؤولو "مجلس الدولة للسلام والتنمية" الحاكم، إلى "حزب الاتحاد للتضامن والتنمية" برئاسة رئيس الوزراء السابق ثين سين. وفاز هذا الحزب بـ ٨٨٣ مقعداً من أصل ١ ١٥٤ مقعداً متاحاً للناخبين. ففي جمعية القوميات (مجلس الشيوخ)، حصل الحزب على ٧٧ في المائة (١٢٩) من المقاعد، وفي جمعية الشعب (مجلس النواب)، فاز بـ ٧٩ في المائة (٢٥٩) من المقاعد. وإذا أضيف إلى ذلك المقاعد المخصصة للجيش (٢٥ في المائة من كل هيئة تشريعية)، فإن الكتلة المكونة من الحزب والجيش ستكون لها أغلبية تشريعية ساحقة.

١٢- على أن النتائج كانت متباينة في جمعيات الأقاليم والولايات البالغ عددها ١٤ جمعية. ففي حين فاز الحزب بجميع المقاعد تقريباً في معظم المناطق الوسطى التي يسيطر عليها البورميون، فقد حصل على نسب كبيرة في المناطق التي تعيش فيها أقليات إثنية، ولم يفز بالأغلبية مع ذلك إلا في ولاية كاياه. وفي ولاية تشين، فاز الحزب بـ ٢٩ في المائة من المقاعد، في حين فاز كل من حزب تشين التقدمي وحزب تشين الوطني بـ ٢١ في المائة من المقاعد. وفي ولاية راخين، فاز حزب الاتحاد للتضامن والتنمية بـ ٣٠ في المائة من المقاعد، في حين فاز حزب تنمية قوميات الراخين بـ ٣٨ في المائة. ونظرياً، يمكن لهذه الأحزاب الأخرى أن تدعو إلى عقد جلسات خاصة، وهو ما قد يعني أنها قادرة على التأثير في تلك الهيئات إيجابياً. بيد أن من غير الواضح حتى الآن الطريقة التي تعمل بها الجمعيات الإقليمية حالياً، بما فيها عدد المرات التي تجتمع فيها.

١٣- ووفقاً لما أفاد به المراقبون داخل ميانمار، جرى الاقتراع يوم الانتخابات نفسه بشكل سلمي ومنظم عموماً رغم بعض المخالفات. فقد أفادت تقارير عديدة بتخويف صحفيين ومصادرة ممتلكاتهم وتدميرها في جميع أنحاء البلاد. وأفيد أيضاً بأن شعبة مراقبة وتسجيل الصحافة أبلغت وسائل الإعلام الخاصة بأنه لم يُسمح لها إلا بنقل الأخبار الرسمية التي تصدرها اللجنة الانتخابية الاتحادية.

١٤- وأثناء عملية عد الأصوات، أدت ظاهرة التصويت المسبّق إلى حدوث اضطرابات في حالات عدة. ففي مساء ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أفاد مرشحو المعارضة ومنظمة محلية في ميانمار، استناداً إلى الأصوات التي أحصيت في مراكز الاقتراع، بأن الدوائر الانتخابية التي ترشح فيها هؤلاء قد حظيت بدعم قوى حيث توقع حصولهم على أكثر من ٤٠ في المائة من المقاعد على المستوى الوطني، غير أن بعض المرشحين أفادوا بأن عدّ الأصوات توقف واستؤنف لاحقاً دون وجود مراقبين، فنجم عن ذلك تغير في النتيجة بنجاح مفاجئ لمرشح حزب الاتحاد للتضامن والتنمية. وأفاد البعض بأنه عندما كان مرشح هذا الحزب يخسر، وصل عدد كبير من بطاقات التصويت المسبّق في آخر لحظة لترجيح كفّته.

١٥- ومع توقع صغر هامش الأصوات نسبياً، فقد قدر أن هذه الأصوات التي أدلي بها مسبّقاً مثلت ١٠ في المائة من الأصوات على الصعيد الوطني. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، تحدث ثين سو، رئيس لجنة الانتخابات في الاتحاد، عن التصويت المسبق فأوضح قائلاً: "إن الفئات تشمل من كان في المستشفيات، والمحتجزين، وأفراد الجيش العاملين وقيد التدريب وفي الخارج. وهذه الأعداد قليلة". ويبدو أن كل الأصوات المدلى بها مسبقاً صبّت تقريباً في مصلحة مرشحي حزب الاتحاد للتضامن والتنمية. وأسفر نظام التصويت المسبق عن زيادة تقويض مصداقية عملية انتخابية شابتها عيوب كبيرة من البداية. فقوانين الانتخابات تحد من حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات. واستُثني من العملية أهم أصحاب المصلحة، في الوقت الذي أعاقت فيه حواجز كبيرة مشاركة المرشحين والأحزاب في المنافسة الانتخابية على قدم المساواة.

١٦- ومن بين الردود الدولية ذلك الذي أعرب فيه الأمين العام بان كي مون عن خيبة أمله. ففي بيان ألقاه المتحدث باسمه، أشار إلى أن التصويت جرى "في ظروف افتقرت إلى القدر الكافي من الشمول والمشاركة والشفافية"[(١)]. وقال الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إن الانتخابات لم تكن حرة أو نزيهة أو شاملة للجميع، في حين شدد آخرون، مثل جنوب أفريقيا والفلبين، على طبيعة العملية غير الشاملة. أما فييت نام، التي تولت الرئاسة بالتناوب لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في عام ٢٠١٠، فرحبت بالانتخابات العامة، وشجعت ميانمار على أن تستمر في تعزيز المصالحة الوطنية والعملية الديمقراطية لتحقيق استقرار الوطن وتنميته، وأعربت عن أملها في أن تتعاون ميانمار تعاوناً وثيقاً مع الرابطة ومع الأمم المتحدة في تلك العملية. وأشادت تايلند بالانتخابات واصفة إياها بأنها "خطوة كبيرة في طريق إرساء الديمقراطية والمصالحة الوطنية في ميانمار، التي ما فتئت حكومة تايلند الملكية تدعمها"، في الوقت الذي حثت فيه الحكومة الجديدة على "إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة في المجتمع الميانماري، بما فيها المعارضة والأقليات الإثنية، كي تتعاون في العمل تعاوناً بناءً على تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار والسلام والازدهار في الأمد البعيد"[(٢)].

١٧- ويطرح إجراء تقديم الشكاوى بشأن العملية الانتخابية على النحو الوارد في "إجراء تقديم الشكاوى المتعلقة بتزوير الانتخابات" إشكالات كبيرة، وليس له في الواقع مثيل. إذ يشترط دفع رسم لا يُسترد، قدره مليون كيات (نحو ١ ٢٠٠ دولار) لتقديم شكوى رسمياً. ونظراً إلى أن متوسط الأجر السنوي في ميانمار هو ٤٥٩ دولاراً، فإن هذا الرسم باهظ جداً، ويبدو أن هدفه هو منع الشكاوى. وفي المقابل، تبلغ قيمة الغرامة القصوى عن انتهاك اللوائح الانتخابية، مثل "العنف أو التهديد أو التأثير غير المشروع أو الغش أو قبول الرشوة أو دفعها، لمنع شخص من ممارسة حقه في التصويت أو حقه في الترشح" ١٠٠ ٠٠٠ كيات

(١) متاح على الرابط التالي: www.un.org/apps/sg/sgstats.asp?nid=4911.

(٢) متاح على الرابط التالي: http://thailand.prd.go.th/view_inside.php?id=5346.

(١٢٠ دولاراً) (وكذا إمكانية السجن عاماً). وهذا التباين بين رسم تقديم الشكاوى والغرامة التي تفرض في حالة الانتهاكات يتعارض مع نزاهة العملية الانتخابية.

١٨- وإضافة إلى العبء المالي المترتب على تقديم الشكاوى، يبدو أن الحكومة قد وجهت تهديداً ضمنياً بفرض المزيد من الغرامات وعقوبات السجن على الشاكِين الذين يلجأون إلى القضاء. فقد أفادت صحيفة *"نيو لايت أوف ميانمار"* الرسمية في رسالة أرسلتها لجنة الانتخابات في الاتحاد إلى الأحزاب السياسية بأن بعض الأحزاب زعمت، في محطات إذاعية أجنبية ووسائل إعلام مطبوعة، "أن مرشحيها لم يُنتخبوا"، وأن هذا الزعم يتعارض مع المادة ٦٤ من قانون الانتخابات[٣]. بيد أن المادة ٦٤ لا تشير إلى النقد العام في وسائل الإعلام، وإنما ما يلي: كل "من ثبتت إدانته برفع أي دعوى جنائية بكذب واحتيال على أي شخص بشأن مخالفات تتعلق بالانتخابات، حُكم عليه بالسجن لمدة أقصاها ثلاث سنوات أو بدفع غرامة لا تتجاوز ثلاث مائة ألف كيات أو بكلتا العقوبتين". ومثل هذه التصريحات تدل على نية الحكومة في تخويف المرشحين من التشكي.

ثالثاً- الوضع بعد الانتخابات

١٩- لاحظ المقرر الخاص بأسف أن الانتخابات لم تستوف المعايير الدولية، وأن تبعات ذلك على شرعية العملية ونتائجها ستطرح المزيد من التحديات أمام المرحلة الانتقالية. ومع ذلك، يبدو أن الانتخابات كان لها بعض النتائج الإيجابية المهمة، مثل استئناف النشاط السياسي القانوني والحوار في ميانمار. ويرى بعض المراقبين أن هذه الانتخابات هي منطلق عملية انتقالية أطول أمداً مع الانتخابات التشريعية المقرر عقدها في عام ٢٠١٥ والتي ستوفر المزيد من الفرص لإعمال مختلف حقوق الإنسان.

٢٠- وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، رفعت الحكومة الإقامة الجبرية عن داو أونغ سان سوكي بعد انقضاء المدة. وأشار المقرر الخاص مع التقدير إلى أن الحكومة لم تقيد حريتها. فمنذ إطلاق سراحها، اجتمعت داو أونغ سان سوكي، بمجموعة كبيرة من الأطراف المهتمة وتحدثت معها. ودعت إلى إجراء الحوار مع قيادة ميانمار العسكرية، وتعهدت بمواصلة السعي لتحقيق المصالحة الوطنية بأفضل طريقة بناءة ممكنة. وتحدث المقرر الخاص إلى داو أونغ سان سوكي هاتفياً في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٢١- والآن، يجري تشكيل الحكومة الجديدة. وعُقدت أول جلسة برلمانية في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ودخل دستور عام ٢٠٠٨ حيز التنفيذ في بداية الولاية التشريعية.

---

(٣) "يحق للأحزاب السياسية أن تحتج لدى لجنة الانتخابات في الاتحاد بشأن انتخاب ممثليها وفقاً للقواعد واللوائح"، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الصفحة ١٦ من النص الأصلي.

وسمحت الأغلبية التي يمثلها حزب الاتحاد للتضامن والتنمية للحزب باختيار اثنين من المرشحين الثلاثة للرئاسة، واختارت الكتلة العسكرية المرشح الثالث. وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠١١، عُين رئيس حزب الاتحاد للتضامن والتنمية، السيد ثين سين، رئيس الوزراء السابق، رئيساً. وقُلد تين أونغ مْينت أو، وساي موك خام، وكلاهما من حزب الاتحاد للتضامن والتنمية، منصب نائب الرئيس. ومن المتوقع أن يعين الرئيس وزراءه قريباً.

٢٢- ويشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء القيود التي فرضت بالفعل على البرلمانيين بشأن حريتهم في التعبير. ففي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، نصت قوانين وقعها اللواء الأقدم ثان شوي على أن للبرلمانيين حرية التعبير ما لم تعرّض خطاباتهم الأمن القومي أو وحدة الوطن للخطر أو تخل بالدستور. وهذه فئات جد واسعة بحيث يمكن استحداثها لوضع حد للنقاش. وتنص القوانين أيضاً على السجن لمدة عامين على من ينظم احتجاجات في المجمع البرلماني أو يعتدي جسدياً على برلماني في مباني المجمع.

٢٣- ومن المؤشرات الأخرى على مواصلة تقييد حرية التعبير في ميانمار قيام شعبة مراقبة وتسجيل الصحافة التابعة لوزارة الإعلام بوقف تسع صحف خاصة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ولم تلتزم بالتعليمات الرسمية التي تقيّد التغطية الإعلامية لتحركات داو أونغ سان سوكي بصورة واحدة وتقرير واحد وليس في الصفحة الرئيسية. ويبدو أن تعتيماً إعلامياً اكتنف اقتتالاً بين الجيش وجماعات مسلحة متمردة في مياوادّي بعد الانتخابات بأيام.

٢٤- ويشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء التقارير التي تتحدث عن إعلان صدر مؤخراً يتعلق بتحديث خدمات الشابكة (الإنترنت) في ميانمار ليتسنى للحكومة زيادة رقابتها على مستعملي الشابكة الوطنيين وقمعهم. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أعلنت الحكومة عن افتتاح أول بوابة وطنية على الشابكة في البلاد وستديرها شبكة الاتصالات بالسواتل ياتانااربون التابعة للدولة، وتخوّل الجيش رقابة حصرية على "بوابة هانثاروَدّي الوطنية"، وهي رابط ميانمار الرئيسي بالشابكة. وجاء في بعض التقارير أن النظام الجديد يمكن أن يتيح للحكومة إمكانية الحصول على مجموعات من البيانات وغيرها من المعلومات السرية الخاصة بمستخدمي الإنترنت[٤].

٢٥- وشدد المقرر الخاص في تقريريه الأخيرين (A/65/368 وA/HRC/13/48) على الحاجة الماسة إلى اتخاذ تدابير ملموسة في مجالي العدالة والمساءلة في ميانمار. وفي ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ردت الحكومة على مشروع تقرير المقرر الخاص لعام ٢٠١٠ (A/65/368) الذي شاركها إياه مسبّقاً. وجادلت الحكومة بالقول إنها تحقق في التهم المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة والممنهجة لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، صرحت هيئة حقوق الإنسان في

(٤) مراسلون بلا حدود، "National Web portal: development or repression?", November 2010, pp. 2 and 9. متاح على الرابط التالي: www.scribd.com/doc/47540016/National-Web-Portal-Development-or-Repression-Report.

ميانمار، التي يرأسها وزير الشؤون الداخلية، بأنها أنشأت فريقاً للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان كلما رفع المواطنون دعاوى بشأنها واتخاذ إجراءات عقابية في حق المنتهكين. بيد أن الحكومة أفادت أيضاً بأن هذا الفريق لم تَرِد عليه أي شكاوى حتى الساعة بشأن ارتكاب جرائم في حق الإنسانية أو جرائم الحرب.

٢٦- وطلب المقرر الخاص الحصول على مزيد من المعلومات عن هيئة حقوق الإنسان لمعرفة ما هي التشريعات التي تخولها أداء مهامها في مجالي التحقيق والعقاب؛ وما هي الإجراءات المتاحة للمواطنين لتقديم الشكاوى؛ وهل توجد تدابير لحماية من يشهدون للمواطنين الذين قد يشتكون من المسؤولين أو غيرهم ممن هم في مناصب السلطة الذين يستطيعون الانتقام منهم؛ وهل أعلن عن هذه المهمة، التي تضطلع بها الهيئة، وإذا كان الأمر كذلك فكيف تم ذلك؛ وأخيراً، متى أدت الهيئة وظيفة التحقيق هذه (A/65/368، الفقرة ٨٦). ويأسف المقرر الخاص على أنه لم يتلق أي رد على هذه الأسئلة، وعلى عدم دعوته إلى ميانمار لمناقشة هذه المسائل المهمة شخصياً مع السلطات المعنية.

٢٧- وفي نفس الرد الخطي المؤرخ في ٢ أيلول/سبتمبر، أشارت الحكومة إلى أنها أبلغت الشعب في عام ٢٠٠٠ بواسطة الصحف عن حق المواطن "في تقديم شكاوى إلى الوزارات المعنية بشأن ما قد يمس حقوقه من ظلم وإجحاف". واستعلم المقرر الخاص أيضاً عن هذه الآلية، بما في ذلك أي بيانات متاحة ودور المدعين العامين والقضاء (المرجع نفسه، الفقرة ٨٨). وأوصى ميانمار بأن تنظر في التعاون مع الوكالات الدولية أو المنظمات غير الحكومية المتخصصة في حقوق الإنسان والعدالة من أجل تطوير هذه الآلية (المرجع نفسه، الفقرة ٨٧). وفي أثناء الاستعراض الدوري الشامل للحالة القائمة في ميانمار، قال وفد الحكومة إن الإعلان نشر في الصحف في عام ٢٠٠٦، وأشار إلى الأرقام التالية: من كانون الثاني/يناير حتى آب/أغسطس ٢٠١٠، تلقت وزارة الشؤون الداخلية ٥٠٣ إفادات، واتُّخذت إجراءات في ١٩٩ شكوى، وهناك ٢٠٣ شكاوى قيد التحقيق، و١٠١ شكوى تبين أنها زائفة. وتثير هذه الأرقام، والآلية نفسها، تساؤلات عدة لم يُجَب عنها بعد. ومع أن الحكومة تدعي أن إجراء تحقيقات مستقلة وفقاً للقانون الدولي يتطلب استنفاد سبل الانتصاف المحلية، فإن المقرر الخاص يشير إلى أن التحقيقات المحلية يجب أن تكون هي الأخرى مستقلة ونزيهة وموثوقة وسريعة. وطلب المقرر الخاص أيضاً الحصول على مزيد من المعلومات عن تلك الجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة والمتفشية التي وقعت والتي ما زالت تؤثر في شعب ميانمار.

ألف- سجناء الرأي

٢٨- رغم المؤشرات التي تدل على أن الحكومة كانت تنظر في الإفراج عن السجناء قبل الانتخابات، فإن شيئاً من ذلك لم يحدث. فمنذ بداية كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كان ١٨٩ ٢ سجين رأي قابعين في السجون. ويكرر المقرر الخاص هذه التوصية إلى الحكومة بأن تطلق فوراً سراح جميع سجناء الرأي.

٢٩- ويأسف المقرر الخاص على أن عدد سجناء الرأي ارتفع في الفترة التي سبقت الانتخابات. فقد ألقي القبض على ما لا يقل عن ١٥ شخصاً قبل الانتخابات بسبب معارضتهم انتخابات عام ٢٠١٠، منهم ٩ طلبة لا يزالون قيد الاحتجاز في مركز استجواب في سجن إنسين، حيث حُبسوا دون محاكمة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، عندما ألقي عليهم القبض بسبب توزيعهم منشورات في حرم جامعة داغون.

٣٠- وألقت الشرطة الخاصة القبض على راهب عمره ٢٨ عاماً، اسمه يو أواكّانثا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ في بلدة ثانبيوزَيات في ولاية مون لكونه قد قام بطلاء عبارة "لا لانتخابات ٢٠١٠" على طول الطريق السريع المؤدي إلى بلدة يي انطلاقاً من بلدة مولمين. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، حكم عليه بالسجن ١٥ عاماً بسبب ثلاث تهم، هي: "الإخلال بالأمان العام" بموجب قانون الصحافة، وقانون الإلكترونيات، والمادة ٥٠٥(ب) من القانون الجنائي.

٣١- ويكرر المقرر الخاص التوصيات التي قدمها في عام ٢٠٠٨ بشأن العناصر الرئيسية الأربعة المتعلقة بحقوق الإنسان الواردة بالتفصيل في تقريره السابق المقدم إلى الجمعية العامة (A/63/341). ويحث الحكومة على أن تضع من بين أولوياتها الإفراج عن أشخاص من بينهم السجناء الذين يحتاجون إلى رعاية طبية عاجلة، لا سيما وأن ذلك يتعلق بواجبات الحكومة في صون حق هؤلاء الأفراد في الصحة. فقد جاء في المعلومات المتاحة أن ما لا يقل عن ١٤٢ سجين رأي في حالة صحية متردية وأنهم يحتاجون إلى عناية فورية.

٣٢- وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أصدر المقرر الخاص بياناً صحفياً دعا فيه الحكومة إلى الإفراج عمن تبقى من سجناء الرأي، مشيراً إلى معاناة كثيرين منهم من مشكلات صحية خطيرة بسبب قسوة ظروف الاحتجاز. وأفاد بأن ذلك من شأنه أن يعطي إشارة قوية على أن حكومة ميانمار الجديدة تعتزم مراعاة حقوق الإنسان، وأن ينال رضا الناس داخل البلد وخارجه. وأعرب المقرر الخاص عن بالغ حزنه إزاء وفاة يو نايمندا (المعروف أيضاً باسم ميو مين، أو ناي ون) في السجن في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ عن عمر بلغ ٥٠ عاماً. وردت الحكومة خطياً في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ قائلة إن يو نايمندا كان في صحة جيدة عندما نقل إلى سجن ماولمينغ في تموز/يوليه ٢٠٠٠ ولكنه بدأ يعاني من القَوْباء الفُقَّاعِيَّة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وحصل على العلاج الطبي اللازم والملائم. وأعرب المقرر الخاص عن انزعاجه من أن هذه الحالة المرضية، النادرة للغاية لدى البالغين والتي ينبغي ألا تؤدي أبداً إلى الوفاة، أو حتى إلى إصابات خطيرة لأن من السهل معالجتها، أفضت إلى وفاة يو نايمندا.

٣٣- ومن بين سجناء الرأي الذين أعرب المقرر الخاص عن قلقه البالغ بشأنهم نيي نيي تون، وهو محرر في نشرة أنباء كَندَرَوَدّي، حكم عليه بالسجن ١٣ عاماً بمقتضى قانون الجمعيات غير القانونية، وقانون أحكام الطوارئ المتعلقة بالهجرة، وقانون الاتصالات

اللاسلكية، وذلك في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أي بعد سنة من القبض عليه للمرة الأولى. وأرسل المقرر الخاص، بمعية المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، نداءً عاجلاً بشأن نيي نيي تون في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠ لم يُرد عليه حتى الآن. وجاء في بعض التقارير أن نيي نيي تون عُذب تعذيباً شديداً لمدة ستة أيام على يد ١٦ فرداً من الشرطة، من بينهم الملازم أونغ سو ننغ، وذلك لأن السلطات سعت في أول الأمر إلى انتزاع اعترافات تُورّطه في سلسلة انفجارات. وقيل إن نيي نيي تون تعرض مراراً للضرب على رأسه ووجهه بأحذية، ووُضعت عصا في دبره. وأصيب فيما يبدو بشلل جزئي نتيجة لذلك.

٣٤- ومن السجناء أيضاً ميا ثان هتيك، وهو عضو في مجموعة شباب الرابطة الوطنية للديمقراطية، حيث تم القبض عليه في عام ٢٠٠٧، وقيل إن حالته الصحية سيئة جداً. وكان مصاباً برصاصة وقت القبض عليه، ولم يقدَّم إليه العلاج اللازم فوراً. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وجدته أخته فاقداً للوعي عندما حاولت زيارته في سجن تاونغو.

٣٥- وأعرب المقرر الخاص، في بيانه الصحفي المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عن قلقه بشأن تقارير تتحدث عن سجناء في المبنى ٤ في سجن إنسين يعانون من سوء التغذية ومصابون بالسل. وردت الحكومة قائلة إن جميع السجناء، وعددهم ١٧، في صحة جيدة. ويوصي المقرر الخاص ميانمار بشدة بأن تستأنف تعاونها مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالترخيص لها بزيارة السجون للتحقيق في الوقائع المتعلقة بادعاءات من هذا القبيل.

٣٦- ويود المقرر الخاص تذكير الحكومة بالقواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء. فالفقرة ٢ من القاعدة ٢٢ تنص على أن "السجناء الذين يستدعي وضعهم عناية متخصصة ينقلون إلى سجون متخصصة أو إلى مستشفيات مدنية. ومن الواجب، حين تتوفر في السجن خدمات العلاج التي تقدمها المستشفيات، أن تكون معداتها وأدواتها والمنتجات الصيدلانية التي تزود بها وافية بغرض توفير الرعاية والمعالجة الطبية اللازمة للسجناء المرضى، وأن تضم جهازاً من الموظفين ذوي التأهيل المهني المناسب". وإضافة إلى ذلك، تنص الفقرة ١ من القاعدة ٢٥ على "تكليف الطبيب بمراقبة الصحة البدنية والعقلية للسجناء، وعليه أن يقابل يومياً جميع السجناء المرضى، وجميع من يشكون من اعتلال، وأي سجين استُرعي انتباهه إليه خاصةً".

٣٧- ويحض المقرر الخاص الحكومة على أن تتوقف عن نقل سجناء الرأي إلى أماكن نائية، وهي ممارسة قيل إنها بدأت في أواخر عام ٢٠٠٨، ويبدو أنها عقاب إضافي يحرم السجناء من زيارات أسرهم المنتظمة، وكذا الطعام الإضافي والأدوية اللازمة. وتعرض هذه الممارسة سجناء الرأي للخطر لأن معاناتهم تتعاظم بسبب ظروف الاحتجاز الأشد قسوة، وتسبب لأسر السجناء مزيداً من العنت.

٣٨- ويود المقرر الخاص أن يسترعي الانتباه بالتحديد إلى نيلار ثين، وهي ناشطة بارزة في مجال حقوق الإنسان في ميانمار وعضو قيادي في الحركة الطلابية المنتمية إلى جيل ٨٨، وواحدة من ١٧٧ على الأقل امرأة ما زلن محتجزات في ميانمار بسبب ممارستهن حقوقهن الأساسية في حرية الكلام وحرية التجمع. وقد ألقي القبض عليها في ثلاث مناسبات، آخرها في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، حكم عليها، بمعية ١٣ ناشطاً آخر، بالسجن ٦٥ عاماً بموجب قانون الجمعيات غير القانونية وقانون المعاملات الإلكترونية. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، نظمت مجموعة طلاب جيل ٨٨، بالتعاون مع نشطاء آخرين، مسيرات سلمية في جميع أنحاء يانغون. وساعدت نيلار ثين وزوجها كياو مين يو في قيادة هذه المسيرات. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وقعت نيلار ثين وثلاثة ناشطات بارزات أخريات رسالة لحث الأمم المتحدة على المساعدة على حماية نساء ميانمار من انتهاكات حقوق الإنسان، وضمان امتثال حكومة ميانمار لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

٣٩- ونقلت نيلار ثين إلى سجن ثايت في منطقة ماغوي، على بعد ٣٤٠ ميلاً من يانغون، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وزج بها في سجن انفرادي. ويؤدي أيضاً كياو مين يو عقوبة بالسجن مدتها ٦٥ عاماً، ونقل إلى سجن تونغيي في ولاية شان في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أرسلت نيلار ثين إلى السلطات في ناي بيي تاو طلباً خطياً تلتمس فيه حبسها في نفس السجن الذي يوجد فيه زوجها، وأن تسمح السلطات لطفلتيهما بالالتحاق بهما، كما التمست منها أن تنظر في طلبها من باب الرأفة ولكن طلبها رفض. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قطعت عديلة نيلار ثين ٣٤٠ ميلاً ومعها ابنة نيلار ثين، وعمرها ٣ سنوات، إلى سجن ثايت كي تزورها. ورغم رجاءها المتكرر للسلطات، لم تسمح هذه الأخيرة للأسرة بزيارة نيلار ثين لأنها كانت مضربة عن الطعام، وقد توقفت عنه لاحقاً في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وتظن الأسرة أن نيلار ثين تعاني حالياً من مشكلات صحية في عينيها، كما تعاني من أمراض نسائية، وأنها لم تحصل على الرعاية الطبية العاجلة اللازمة.

٤٠- وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أصدر كل من المقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير، والمقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، ورئيسة - مقررة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي نداء عاجلاً مشتركاً يتعلق بالتدابير المتخذة التي تكفل حقوق نيلار ثين في عدم سلب حريتها تعسفاً، وفي محاكمة عادلة أمام محكمة مستقلة ونزيهة، وفي حرية الرأي والتعبير، وفي التجمع السلمي. ولم يرد أي رد من الحكومة.

٤١- ويعرب المقرر الخاص عن بالغ قلقه إزاء ظروف النساء في السجون، التي تبدو في كثير من الحالات منافية للمعايير الدولية. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اعتمدت الجمعية العامة قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للجانيات

(قواعد بانكوك). وتقضي هذه القواعد "بوضع السجينات، قدر المستطاع، في سجون قريبة من مساكنهن" (القاعدة ٤)، وبتشجيع "اتصالهن بأفراد أسرهن، من بينهم أطفالهن والقيّمون على أطفالهن، والممثلون القانونيون، وتيسيره بكل السُبُل المعقولة" (القاعدة ٢٦). وتنص القاعدة ٢٣ صراحة على أن "العقوبات التأديبية المفروضة على النساء لا تشمل منع اتصالهن بأسرهن، لا سيما أطفالهن".

باء- الأقليات الإثنية والوضع على الحدود

٤٢- يساور المقرر الخاص قلق بالغ إزاء الوضع في المناطق الحدودية. فقد اندلعت اشتباكات في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بعدما احتل فصيل من فصائل جيش كارين البوذي الديمقراطي مواقع عسكرية مهمة في مياودّي، الأمر الذي أرغم نحو ٢٠ ٠٠٠ لاجئ على عبور الحدود التايلندية. واندلعت اشتباكات أيضاً في مناطق تقع في اتجاه الجنوب في بياثونزو (ممر المعابد الثلاثة)، وأجبرت لاجئين آخرين على عبور الحدود إلى تايلند. وعاد بعض هؤلاء اللاجئين بعد استعادة الجيش مواقعه، في حين يبدو أن آخرين تواروا عن الأنظار أو أكرهتهم الظروف غير الآمنة على التنقل بين البلدين عبر الحدود مرات عدة. ويمثل انعدام الأمن حالة طوارئ إنسانية تزيد من تعرض هؤلاء السكان لانتهاكات حقوقهم الإنسانية.

٤٣- وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أرسل المقرر الخاص، بمعية المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، رسالة مزاعم مشتركة إلى الحكومة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت على الحدود بين تايلند وميانمار في حق المهاجرين الذين رُحلوا إلى ميانمار من تايلند. ومن هذه الانتهاكات المزعومة ابتزاز أموال العمال المهاجرين للإفراج عنهم، وبيع الفتيات لبيوت الدعارة أو السماسرة، وتجنيد الفتيان. وإذا كان الجناة أطرافاً ثالثة فيما يبدو، فإن الحكومة ملزمة بحماية الأفراد على أراضيها من انتهاك حقوقهم الإنسانية. وردت الحكومة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ مشيرة إلى أنها انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها المتعلق بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، وسنت قانون مكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠٠٥. وردت الحكومة أنها ما برحت تتخذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة الاتجار بالبشر، وأجرت تحقيقات منتظمة وحاكمت الجناة. فمنذ عام ٢٠٠٥، تم تعيين ٤٦٩ حالة اتجار بالبشر، وملاحقة ٦٩٠ ١ جانياً، وإنقاذ ومساعدة ٣٤٤ ١ ضحية.

٤٤- ويشيد المقرر الخاص بكل الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة الاتجار بالبشر. ويقدر مع ذلك الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً عن المزاعم المحددة التي توردها التقارير بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في نقطة التفتيش الواقعة بين رانونغ وكاوثونغ وعند البوابتين ٦ و١٠ بالقرب من ماي سوت. وأصل المشكلة في رأي المقرر الخاص هي مجموعة العوامل الباعثة على الهجرة غير الشرعية من ميانمار وهي تتطلب حلولاً أكثر شمولاً. وإذا كان النزاع

المسلح هو سبب الفرار الرئيسي حتى الآن، فإن عوامل أخرى، مثل الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تؤدي إلى تشرد السكان، لا سيما أولئك الذين ينتمون إلى الأقليات الإثنية. ومعالجة الحالة القائمة حالياً في مجال حقوق الإنسان أمر أساسي من ثم لحل هذه المشكلات.

٤٥- ولا تزال التوترات بين الحكومة وبعض الجماعات الإثنية المسلحة حادة. فقد استُبعدت جماعة الكاتشين من العملية السياسية. ورفَضت جماعتا الوا والمونغلا المشاركة فيها. وتتحدث تقارير عن عودة الجماعات الموقعة على اتفاقات وقف إطلاق النار إلى التسلح استعداداً لاستئناف النزاع المسلح. وتلقى المقرر الخاص أيضاً تقارير تتكلم عن وقوع اشتباكات متفرقة في ولايتي كاتشين وشان في الشهور الماضية. وسيُحدث استئناف الاشتباكات هذا كارثة تصيب المدنيين في تينك المنطقتين. ويحث المقرر الخاص الحكومة على اتخاذ التدابير المناسبة لاجتناب النزاع المسلح وعلى اتخاذ الخطوات السياسية اللازمة لتحقيق المصالحة الوطنية.

٤٦- وقد أثارت التقارير الأخيرة التي تناولت حالة الروهينغيا الواصلين إلى تايلند بحراً فراراً من الظروف التي يعيشونها في ميانمار بالغ قلق المقرر الخاص. وقد كتَب عن المشكلة الخاصة التي تتعلق بتوطن التمييز ضد الأقلية المسلمة في شمالي ولاية راخين وضرورة التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي لا تعد ولا تحصى المترتبة على هذا التمييز. وشدد على ضرورة قيام الحكومة على وجه السرعة، في إطار أي جهد جدي تبذله لتحقيق المصالحة الوطنية، بتلبية الاحتياجات الخاصة للأقليات الإثنية التي ما زالت تعاني من انتهاكات حقوق الإنسان.

جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٤٧- يتيح الانتقال إلى الحكم المدني إمكانية التطلع إلى مستقبل أكثر إشراقاً لشعب ميانمار. وتحقيق هذه الإمكانية يتطلب من الحكومة التصدي لعدة مسائل عاجلة. ومع أن جميع حقوق الإنسان عالمية ومترابطة ومتداخلة ولا تتجزأ، فإن الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ملموس على نطاق واسع في ميانمار. فالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي حقوق الإنسان المتعلقة بالعمل، والضمان الاجتماعي، والحياة الأسرية، والمشاركة في الحياة الثقافية، ومستوى معيشي لائق يشمل الحصول على الطعام والشراب والسكن والتعليم والرعاية الصحية. فعدم التصدي للتمييز المنهج وحالات التفاوت في التمتع بتلك الحقوق سيسفر عن تقويض جهود بناء مستقبل أفضل لشعب ميانمار. وأشير إلى أن العدالة الانتقالية يجب أن تشمل في الواقع لا فحسب تدابير التصدي للانتهاكات الصارخة لجميع حقوق الإنسان أثناء النزاعات، بل وكذلك للانتهاكات الصارخة التي تسبب النزاعات أو تسهم فيها في المقام الأول؛ وكثير من هذه الانتهاكات التي يتولد عنها النزاع يشكل في حقيقة الأمر أوجه تقصير في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٨- وجاء في *تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠* الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ميانمار تحتل المرتبة ١٣٢ من أصل ١٦٩ دولة مدرجة في دليل التنمية البشرية، متخلفة عن جميع البلدان المجاورة الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في معظم المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الخاصة بالفقر والصحة والتعليم. وعلى حكومة ميانمار أن تسد هذا النقص في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبار ذلك أولوية قصوى. وإذا كان ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة اللازمة، المالية والتقنية على السواء، فإن مسؤولية تعزيز هذه الحقوق وحمايتها وإنفاذها تقع في المقام الأول على عاتق الدولة.

٤٩- ولا تتطلب كل هذه الحقوق موارد مالية، ولكنها تستلزم اتخاذ إجراءات. ففي كثير من الحالات، تتطلب إعادة ترتيب الأولويات وتغيير السياسات. والمنطلق الأساس هو القضاء على التمييز القائم على العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو الإعاقة أو غير ذلك. ومن الإجراءات التي لا تستلزم إنفاقاً حكومياً احترام الحق في تكوين النقابات والانضمام إليها أو وقف طرد الناس قسراً من بيوتهم لتشغيلهم في الصناعة الاستخراجية وغيرها من المشاريع.

دال- التركيز على الحق في التعليم

٥٠- أشارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الفقرة ١ من تعليقها العام رقم ١٣(١٩٩٩) إلى أن التعليم يشكل أساساً حقاً تمكينياً: "إن الحق في التعليم حق من حقوق الإنسان في حد ذاته، وهو في نفس الوقت وسيلة لا غنى عنها لإعمال حقوق الإنسان الأخرى". وعلى هذا، بدأ المقرر الخاص تقييمه لحالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ميانمار انطلاقاً من الحق في التعليم.

٥١- ومع أن ميانمار لم تصدق على أي من العهدين الرئيسيين لحقوق الإنسان، فإن الحق في التعليم مشمول بكل وضوح بالمادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص، في جملة أمور، على أن "لكل شخص الحق في التعليم"، وبالمادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل التي ميانمار طرف فيها.

٥٢- وعلاوة على ذلك، فإن ميانمار طرف أيضاً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تزيد الحكومة التزاماً بتعزيز الحق في التعليم وحمايته وإعماله.

٥٣- والسلطات الوطنية مسؤولة عن إعمال حق الشعب في التعليم. فالمادة ٢٨ من دستور ميانمار لعام ٢٠٠٨ تنص على واجبات الدولة المتمثلة في توفير التعليم الابتدائي مجاناً، وتحسين التعليم، وتوفير نظام تعليم حديث.

٥٤- ويعترف المقرر الخاص بأن ميانمار قد تعهدت بإعمال الحق في التعليم. ففي عام ١٩٩٠، اعتمدت الدولة الإعلان العالمي لتوفير التعليم للجميع. وينص قانون التعليم لعام ٢٠٠٠

على التعليم الإلزامي، وإن لم ينفذ في الواقع. وقد وضعت حكومة ميانمار خطة لتطوير التعليم مدتها ٣٠ عاماً يتمثل هدفها في استحداث "نظام تعليم يُنشئ مجتمع متعلم قادر على مواجهة تحديات عصر المعرفة"، وكذا خطة أكثر تفصيلاً، هي التعليم للجميع: خطة العمل الوطنية (٢٠٠٣-٢٠١٥). بيد أن كلتا الخطتين لا تعتبران بمثابة أطر تخطيط كافية و لم تخصص لهما ميزانية. ويبدو في الواقع أن ليست هناك ميزانية شاملة للتعليم وأن الموارد المالية مجزأة حيث تقوم ١٣ وزارة بإدارة مؤسسات التعليم.

٥٥- ومما يشكل تحدياً للتصدي لحالة التعليم في ميانمار قلة البيانات الموثوقة، لا سيما البيانات المصنفة بحسب الجنس، والعمر، والمنطقة الحضرية والريفية، وهو موضوع كانت لجنة حقوق الطفل قد أوصت الحكومة بأن تتداركه، وكذا صعوبة الحصول على بيانات عن الإنفاق الحكومي. كما أن نقص البيانات يحد من قدرة وزارة التعليم على تحمل مسؤوليتها المتمثلة في ضمان الحق في التعليم.

٥٦- ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، هناك مؤشران يستخدمان لقياس التزام الحكومة بالتعليم، هما: الإنفاق على التعليم كحصة من الثروة الوطنية أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وحصة من إجمالي الميزانية العامة المخصص للتعليم. وهناك مؤشرات أخرى متاحة مثل جدول المؤشرات التوضيحية بشأن الحق في التعليم، الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتشاور مع اليونسكو. وتقدَّر نسبة إنفاق ميانمار على التعليم في السنوات الأخيرة بـ ١,٣ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وإن أشار مصدر دولي إلى أن هذه النسبة بلغت ٠,٩ في المائة فقط في عام ٢٠١٠. وأفادت الحكومة أن نسبة ٠,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي قد أنفقت على التعليم الابتدائي في عام ٢٠٠٢. وما يتبين بجلاء هو أن الإنفاق جد متدنّ وفقاً للمعايير الدولية. فحكومات أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية تستثمر ٥,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي. وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ، تُنفَق نسبة ٢,٨ في المائة من الناتج المحلي على التعليم، ولكن معدل المنطقة، لا يزال يتجاوز معدل الإنفاق في ميانمار بثلاثة أضعاف. ومع أن الحكومة تؤكد أن التعليم يشكل أولوية عليا لتحقيق التنمية الوطنية، فإن الموارد المخصصة له لا تكفي للأسف ولا تعكس تأكيدها لذلك.

٥٧- وجاء في الأرقام الرسمية أن معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي يبلغ ٩٧ في المائة، مع مراعاة التكافؤ بين الجنسين. ويوجد اليوم نحو ٤٠ ٠٠٠ مدرسة وزهاء ١٥٠ ٠٠٠ معلم في ميانمار، فضلاً عن ٢٣ مدرسة ومعهداً لتدريب المعلمين يخرّج نحو ١٠ ٠٠٠ معلم في السنة. بيد أن أقل من ٦٠ في المائة من الأطفال يكملون تعليمهم الابتدائي. وجاء في بعض الأرقام الدولية أن ٤٥ في المائة من أطفال ميانمار الملتحقين بالمدارس لم يتموا الصف الرابع، علماً بأن أعلى نسبة تسرب (١٩ في المائة) كانت تتعلق بنهاية الفصل الأول.

٥٨- ولا توجد بيانات عن معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي، ولكن التقديرات تشير إلى أنها متدنية للغاية، إذ لا يوجد في البلد سوى ١ ٠٩٩ مدرسة ثانوية. ويشمل الحق في التعليم توفير التعليم الثانوي وتيسير سبله، وهذا يعني إكمال التعليم الأساسي وترسيخ أسس التعليم مدى الحياة والتنمية البشرية. وينبغي للتعليم الثانوي أن يُعِد التلاميذ للتعليم المهني أو العالي.

٥٩- ويوجد إطار مفيد لتقييم التزام ميانمار بالتعليم، وهو النظر في الخصائص المترابطة والجوهرية، ألا وهي التوافر، وسهولة الوصول، والمقبولية، والقدرة على التكيف الواردة في التعليق العام رقم ١٣ للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولقياس التوافر، يجوز للمرء أن يتساءل عما إذا كان هناك عدد كاف من المدارس التي توفر تعليماً ابتدائياً جيداً في ميانمار على يد معلمين مدربين وبمواد تعليمية؟ وهل يوجد عدد كاف من المدارس التي بها مرافق صحية ملائمة لكلا الجنسين؟ وتقوم سهولة الوصول على مبدأ عدم التمييز، ويجب أن تشمل السهولة المادية والاقتصادية. وأما المقبولية فإنها تتناول الجودة والملاءمة الثقافية واللغوية للطفل. وتتطلب القدرة على مرونة التعليم لتلبية احتياجات المجتمعات والجماعات المتغيرة.

٦٠- ففيما يتعلق مثلاً بالتوافر، أشارت الأرقام الرسمية في عام ٢٠٠٨ إلى وجود ٤ ٧٧٧ معلماً و١٠٩ ٣٣٤ تلميذاً في ولاية تشين بمعدل معلم لكل ٢٢ تلميذاً. بيد أن هذا المعدل، في المناطق الريفية، التي تمثل الجزء الأعظم من ولاية تشين، هو معلم واحد لكل ٢٠٠ تلميذ، وتتشارك أربع إلى خمس قرى في مدرسة واحدة في المنطقة. وجاء في بعض التقارير أن نحو نصف مدارس ميانمار متعدد الفصول، أي إن المعلمين مسؤولون عن التدريس لأكثر من فصل في نفس الوقت، علماً بأن جل المعلمين ليسوا مدربين على المهارات الخاصة التي يجب توفرها في هذا النوع من التعليم.

٦١- وأعربت لجنة حقوق الطفل، في ملاحظاتها الختامية على التقرير الدوري الثاني لميانمار (CRC/C/15/Add.237)، عن قلقها البالغ إزاء "تدني نوعية التعليم الذي يظهر من خلال ارتفاع معدلات الرسوب والتسرب، التي تمس البنات أكثر من البنين" (الفقرة ٦٢(أ)). وأشارت اللجنة أيضاً إلى "الافتقار إلى بيئة ملائمة لتعليم الأطفال بسبب أمور منها رداءة المباني، وسوء نوعية منهجيات التعليم/التعلُّم والنقص في أعداد المعلمين المؤهلين" (الفقرة ٦٢(هـ)).

٦٢- وتُظهر المشكلات الكبرى المتعلقة بالتوافر وسهولة الوصول نقص التمويل في مجال التعليم، وتشمل رواتب المعلمين المتدنية، ونظاماً يقتضي من عائلات التلاميذ دفع تكاليف غير مباشرة رغم الحق في "مجانية" التعليم. ويؤثر نقص التمويل أيضاً في المقبولية. إذ يتعين عادةً على آباء تلاميذ الابتدائي شراء البدلات والكتب المدرسية والقرطاسية وغيرها من اللوازم. وأفادت بعض الأرقام بأن التكاليف التي يتحملها الآباء لإرسال أبنائهم إلى مدرسة ابتدائية حكومية نموذجية، بما فيها الرسوم السنوية والبدلة واللوازم المدرسية، قد تصل إلى ٦٠ ٠٠٠ كيات (٦٧ دولاراً). ومن المساهمات "الطوعية" الأخرى ضرائب الالتحاق

ورسوم الامتحانات وكذلك دفع مبالغ مالية لبناء المدارس وصيانتها أو المشاركة في ذلك عينيًّا. وأفيد بأن تكلفة التعليم سبب أساسي في عدم حضور الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٠ سنوات المدرسة. ومن أسباب عدم الحضور بالنسبة إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١١ و١٥ سنة تكاليف المواد الإضافية وضرورة الشغل.

٦٣- وتعكس هذه التكاليف غير المباشرة تقصير ميانمار في توفير التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي. والتعليم الابتدائي المجاني والإلزامي جزء من الالتزامات الأساسية المتعلقة بالحق في التعليم وفق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل.

٦٤- وما يؤدي إليه تقصير ميانمار في توفير التمويل الكافي للتعليم هو فساد النظام. فكثيراً ما يُكره الآباء على دفع رسوم إضافية، لا سيما من يرغبون في التحاق أطفالهم بالمدارس المحترمة. ففي ميانمار، تؤدي الرواتب المتدنية بالمعلمين إلى تقديم دروس إضافية خارج نطاق المدرسة، وهو أمر أساسي في كثير من الأحيان لنجاح التلاميذ، لكنه يكبّد العائلات تكاليف إضافية. ففي ولاية تشين مثلاً، يتراوح راتب معلمي الثانوي بين ٠٠٠ ٥٩ و٠٠٠ ٦٤ كيات (٦٦-٧١ دولاراً). أما رواتب معلمي الابتدائي فتتراوح بين ٠٠٠ ٤٧ و٠٠٠ ٥٣ كيات (٥٢-٥٩ دولاراً). وعلى سبيل المقارنة، يتراوح سعر كيس ٥٠ كغ من الأرز في هاكا، عاصمة الولاية، بين ٠٠٠ ٢٨ و٠٠٠ ٣٥ كيات (٣١-٣٩ دوراً)، حسب الجودة.

٦٥- ويوجد تباين شديد بين الولايات والمناطق في إمكانات الالتحاق بالتعليم. فحسب الأرقام الرسمية، يبلغ صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في ولاية كاتشين ٩٤,٨ في المائة؛ وفي ولاية شان الشرقية ٦١,٢ في المائة. ونظراً إلى أزمة الغذاء المستمرة في ولاية تشين، يقال إن معدل الالتحاق بالمدرسة الابتدائية يصل فقط إلى ٥٩ في المائة. وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء "التفاوت الملحوظ في الالتحاق بالمدارس بين أطفال المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وشدة انخفاض عدد أطفال الأقليات الملتحقين بالمدارس" (CRC/C/15/Add.237، الفقرة ٦٢(ب)).

٦٦- ولا تعمل المدارس الحكومية ببساطة في العديد من المناطق الريفية، خاصة منها المتضررة من النزاعات المسلحة. فسوء البنية التحية للاتصالات والنقل يعوق الحياة في المناطق الريفية في ميانمار. وترتفع فيها بشكل خاص نسبة تناقص المعلمين وتبديلهم. وحتى عندما تعمل المدارس، لا يستطيع كثير من الآباء الريفيين بالخصوص تحمل رسوم الدراسة وتكاليف البدلات والكتب.

٦٧- وقد سدت بعضَ الحاجات مدارسُ الأديرة، المتأصلة في تقاليد البلاد، والتي لا تستلزم مثل تلك الرسوم. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، تضرر كثير من تلك المدارس على ما يبدو بضغط الحكومة على الرهبان. ومهما يكن من أمر، فإنها أظهرت كيف لا تؤدي المدارس الحكومية دورها لصالح تلك الفئة من السكان.

٦٨- ورغم الاعتراف الرسمي بأن ١٣٥ أقلية إثنية تتحدث نحو ١٠٠ لغة محلية، فإنه لا يجوز قانوناً التدريس بأي لغة أخرى سوى لغة ميانمار. وحظر التدريس باللغات المحلية يعوق المقبولية والقدرة على التكيف مع طرق التعليم. وينبغي لمبدأ عدم التمييز أن يكفل المساواة في التحاق الأقليات بالتعليم. ولما كان كثير من التلاميذ يتكلمون لغات الأقليات الإثنية باعتبارها لغاتهم الأم، فإن منع التعليم ثنائي اللغة يضع أمامهم حاجز التعليم المبكر، لأنه يتعين على الأطفال أن يكونوا متعلمين بلغة جديدة قبل أن يتعلموا بلغاتهم الأم. ثم إن القيود المفروضة في بعض الأماكن على استعمال وتعليم لغات أخرى في المدارس تمنع أولئك الأطفال من تعلم القراءة والكتابة بلغاتهم، وما ينتج عن ذلك من فقدان تعلم جزء من ثقافاتهم وتقاليدهم. فقد حظر مثلاً منذ عام ١٩٩٠ تدريس لغة التشين، كموضوع منفصل في المدارس الابتدائية ولغة ميانمار هي الوحيدة التي يمكن استخدامها كوسيلة اتصال في المدارس. وقبل عام ١٩٨٨، كان مسموحاً بتدريس لغة التشين حتى الصف الرابع كجزء من المنهاج الدراسي الرسمي. وحُظرت أيضاً منذ عام ١٩٩٨ المدارس الابتدائية غير الرسمية التي كانت توفر التعليم بلغة التشين، والتي أنشأتها المجتمعات المحلية في المناطق الريفية.

٦٩- وينبغي للتعليم أن يحترم الهوية الثقافية، واللغة، والدين. وتنص اتفاقية حقوق الطفل على أن التعليم ينبغي أن ينمي في الطفل احترام "هويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة" (المادة ٢٩، الفقرة ١(ج)). وأوصت لجنة حقوق الطفل ميانمار، في ملاحظاتها الختامية، بأن تكيف "المناهج الدراسية مع الاحتياجات الخاصة بالمجتمعات المحلية ... وأن تستفيد من المعلمين المحليين لمساعدة الأطفال الذين يواجهون صعوبات لغوية" (CRC/C/15/Add.237، الفقرة ٦٣(و)). وفي الوقت نفسه، يجب إيجاد حل منهجي لمشكلة حظر تعليم أطفال الأقليات بلغاتهم الأم.

٧٠- ولئن كان التقصير عن تلبية احتياجات الأقليات الإثنية يمس مبدأ القدرة على التكيف، فهناك بعض الأدلة المثيرة للقلق بشأن توظيف الحكومة موارد لترويج البوذية بواسطة وزارة تنمية المناطق الحدودية وشؤون الأعراق القومية والشؤون البلدية. ففي بلدة كانباليت، بولاية تشين، أفيد بأن "مدرسة التدريب على تنمية شباب الأقليات في المناطق الحدودية"، وهي مدرسة مستقلة عن نظام المدارس الحكومية النظامية وتمنح بدلات وتقدم وجبات غذائية مجاناً، تشترط على التلاميذ المسيحيين اعتناق البوذية. ويُعد اشتراط التحول عن الدين استشياعاً في حقيقة الأمر، وهو ما يتعارض مع أهداف التعليم المنصوص عليها في المادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل. كما أنه يشكل انتهاكاً لحرية الدين.

٧١- وقد شهدت ميانمار نزاعات مسلحة واضطرابات مدنية في أنحاء كثيرة من البلاد منذ الاستقلال، واقترن ذلك بحدوث تشرد داخلي واسع النطاق في بعض المناطق الحدودية التي تقطنها أقليات إثنية، ومغادرة أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين إلى الدول المجاورة. ومع ذلك، فإن على الدولة التزامات تجاه المشردين، منها حقهم في التعليم. وينبغي، على أقل

تقدير، ألا تتعرض المدارس للهجمات، وألا يتم تجنيد الأطفال لأداء خدمات لا تتمشى وأعمارهم أو للعمل القسري. فنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، على سبيل المثال، يعرّف الهجمات المتعمدة على أهداف مدنية، منها المدارس، بأنها جريمة حرب (المادة ٨، الفقرة ٢(ب)'٢'). وتوجد أدلة على أن المدارس تعرضت لهجمات خلال السنوات العديدة التي تم فيها تدمير قرى بأكملها بشكل منهجي على يد الجيش الذي ينفذ سياسته التي تسمى سياسة "أشكال القطع الأربعة". وستكون الهجمات على المدارس موضوعاً إضافياً سعياً إلى الحقيقة والعدالة والمساءلة، وهي إجراءات أوصى بها المقرر الخاص في تقاريره السابقة بوصفها خطوة مهمة لتحقيق المصالحة الوطنية في ميانمار.

٧٢- وتوجد تحديات خاصة تعترض تقديم الخدمات إلى المشردين. وأوصت لجنة حقوق الطفل ميانمار بـ "تعزيز جهودها لتقديم المساعدة الكافية للأطفال المشردين داخلياً، بما في ذلك حصولهم على الغذاء والتعليم والرعاية الصحية، ودعم عودة السكان المشردين داخلياً إلى ديارهم وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم" (CRC/C/15/Add.237، الفقرة ٦٥(ب)). وينبغي أن تكون التدابير المنهجة لتلبية احتياجات المشردين داخلياً جزءاً من جهود المصالحة الوطنية.

٧٣- وتشير المقبولية أيضاً إلى محتوى التعليم. فقد جاء في بعض التقارير أن المناهج الدراسية المعمول بها في ميانمار حالياً لم تقيَّم للتأكد من جودتها أو لمعرفة ما إذا كانت تحتوي على تنميط جنساني. وأن يكون شكل التعليم ومضمونه، بما في ذلك المناهج الدراسية وأساليب التعليم، مقبولة لدى التلاميذ والآباء، بمعنى أن تكون ذات صلة وملائمة من الناحية الثقافية، وذات نوعية جيدة. كما أن أساليب التعليم في ميانمار تقوم على الحفظ عن ظهر قلب، لا على تطبيق نهج يركز على الطفل. ويلاحظ المقرر الخاص أن هذه التحسينات المهمة والتي تمس إليها حاجة المناهج الدراسية وأساليب التعليم المعمول بها حالياً تتطلب استثمارات حكومية كبيرة.

٧٤- وإذا كان الحق في التعليم يبدأ بالتعليم الابتدائي المجاني والإلزامي، فإنه ينطبق أيضاً على الأطفال الأكبر سناً وعلى البالغين. ولكن يبدو أن هناك نقصاً حاداً في فرص التعليم بعد المرحلة الابتدائية. فمثلاً، لا يوجد في ولاية تشين سوى ٤٩ مدرسة ثانوية، ولا وجود لأي معهد للتعليم العالي، ككلية أو جامعة. فعلى خريجي المدارس الثانوية مواصلة تعليمهم العالي خارج ولاية تشين، الأمر الذي يزيد من الأعباء التي تثقل كاهل الآباء مالياً؛ ومن ثم، فإن ذلك يضع حاجزاً إضافياً أمام فرص طلاب ولاية تشين في الحصول على التعليم. ولا تزال زيادة عدد المدارس الثانوية وتوزيعها بشكل منصف تمثل واحدة من مشكلات السياسة العامة الرئيسية في ميانمار.

٧٥- وكثيرة هي الحالات التي أغلقت فيها الكليات والجامعات أبوابها خلال العقدين الماضيين بسبب الهواجس المتعلقة بنشاط الطلبة السياسي، وقد أعيدت هيكلة الجامعات لمنع الطلاب من تنظيم أنفسهم. والاتحادات الطلابية ممنوعة. ويلاحظ المقرر الخاص أن العديد من سجناء الرأي الحاليين كانوا قادة للطلبة.

٧٦- ويضاف إلى ذلك أن جامعات البلد تنقصها مراكز للبحوث ومختبرات إضافة إلى الخبرة. فقد جاء في التقارير أن العديد من الأشخاص في ميانمار يرون أن أصلح مؤسسات التعليم العالي هي المؤسسات التابعة لدوائر الدفاع والمخصصة لمن يعتزمون الالتحاق بالجيش. إن هذا الوضع ينشئ نظاماً للتعليم العالي من طبقتين لا تستطيع أغلبية السكان معه تلقي تدريب فائق الجودة.

٧٧- وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن واحداً من الجوانب المحورية لالتزامات الدولة القانونية هو مبدأ "الإعمال التدريجي". فعلى ميانمار أن تتخذ التدابير المناسبة من أجل الإعمال التام للحق في التعليم بتوظيف كل الموارد المتاحة. ويقيَّم الامتثال في ضوء الموارد المتاحة، وهو ما تنص عليه صراحة المادة ٤ من اتفاقية حقوق الطفل. وبخلاف بلدان نامية أخرى، يبدو أن لدى ميانمار الإمكانات اللازمة لدفع نفقات التعليم. ويبدو أن المبالغ الضخمة التي يدرّها استغلال الحكومة للموارد الطبيعية لا تُوظَّف في هذا المضمار.

٧٨- وأشيرَ إلى أن مليارات الدولارات من الأرباح التي جُنيت من بيع الغاز الطبيعي إلى تايلند لم تستعمل لتحسين الهياكل الأساسية للتعليم في البلاد. وقالت مصادر موثوقة إن هذه الإيرادات مودعة، فيما يبدو في حسابات مصرفية في الخارج، وإنها لا تدخل في نطاق الميزانية الوطنية. ويُتوقع أن تدر مبيعات معلقة من الغاز الطبيعي إلى الصين مبالغ ضخمة بواسطة أنبوب غاز شوي. وينبغي توظيف هذه الإيرادات المتأتية من استخراج الموارد الطبيعية في تحسين الوضع الاجتماعي - الاقتصادي لشعب ميانمار. وعلى الحكومة الجديدة أن تتصدى لأولويات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويجب إحداث تغييرات جذرية في الطريقة التي تدير بها الحكومة ميزانيتها. وتقدر المبالغ المتأتية من بيع الغاز الطبيعي بنسبة ٧٠ في المائة من مجمل احتياطي العملة الأجنبية للبلاد، علماً بأن المبيعات تبلغ نحو ٣ مليارات دولار في السنة. فلو أدرجت هذه المبالغ في ميزانية الدولة، لبلغت نسبتها ٥٧ في المائة من مجمل إيرادات الميزانية. على أن مساهمتها قد تدنت عن ١ في المائة من إيرادات الميزانية الإجمالية، وأفيد بأن الجزء الأكبر من هذه الإيرادات لم يدخل قط ميانمار(٥). ولا بد من إدراج هذه المبالغ في ميزانية الحكومة وإدارتها بشفافية وبضوابط وموازين صحيحة.

٧٩- وأشارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ١٣ إلى أنه يُعترف بالتعليم بوصفه واحداً من أفضل الاستثمارات المالية التي يمكن للدول أن توظفها (الفقرة ١).

٨٠- وهناك أمثلة على التطورات الإيجابية، مثل المدارس المتنقلة، والفصول الخاصة للأطفال الذين تجاوزوا سن الدراسة في المدارس الابتدائية، والمدارس الليلية الطوعية للأطفال.

(٥) المنظمة الدولية لحقوق الأرض، "Revenue transparency in Burma". متاح على الرابط التالي www.earthrights.org/campaigns/revenue-transparency-burma-0.

ومن التطورات الإيجابية أيضاً توفير التعليم والتدريب خارج نظام التعليم الحكومي على يد المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بترخيص من الحكومة، ضمناً أو صراحةً. وذكَر المقرر الخاص أن الحق في التعليم يشمل حرية الآباء في اختيار التعليم غير الذي توفره الدولة، وحق الأفراد في إنشاء مدارس مختلفة عن المدارس الحكومية. ومع ذلك، تقع المسؤولية الكبرى على عاتق الحكومة لإعمال هذا الحق الأساسي من حقوق الإنسان وتوفير الموارد اللازمة لذلك.

٨١- ويود المقرر الخاص أن يسلط الضوء على موضوع آليات المساءلة. ذلك أن رصد جهود الحكومة لإعمال الحق في التعليم، يتطلب توفير آليات شكوى لشعب ميانمار قادرة على توفير سبل الانتصاف، بما في ذلك محاكم مستقلة لتلقي الشكاوى المتعلقة بالحق في التعليم. وقد أظهرت أفضل الممارسات في أماكن أخرى أهمية مشاركة الوالدين والأطفال في إدارة المدارس وفي اعتماد السياسات التعليمية، الأمر الذي يؤكد قيمة نهج التعليم القائم على حقوق الإنسان.

هاء- التعاون الدولي

٨٢- إن ميانمار، قادرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم باستثمار مبالغ إضافية كبيرة في مجال التعليم. ويشجع المقرر الخاص حكومة ميانمار على مواصلة تعاونها مع اليونيسيف والوكالة اليابانية للتعاون الدولي للتغلب على التحديات الكثيرة التي تعترض إعمال الحق في التعليم، والنظر في زيادة عدد الشركاء في هذا المجال من مجالات التنمية البالغ الأهمية، لا سيما فيما يخص المجموعات المحلية.

٨٣- واستطاع المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة أن يواصل حوار المساعي الحميدة من خلال الزيارة التي قام بها في ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وهي الزيارة الأولى منذ تلك التي أجراها الأمين العام في تموز/يوليه ٢٠٠٩. ويأمل المقرر الخاص في أن تبشر هذه الطريقة الجديدة المباشرة في تعامل المستشار الخاص مع السلطات في ميانمار ومع الأطراف الأخرى صاحبة المصلحة، من بينها داو أونغ سان سوكي، وممثلو الأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات، والمجتمع المدني، إيذاناً ببزوغ عهد يتسم بمزيد من التعاون مع الأمم المتحدة.

٨٤- وأفادت التقارير بأن التعاون بين الحكومة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي المعني بالشؤون الإنسانية على توفير الإغاثة الطارئة لضحايا إعصار غيري الذي هبّ على ولاية راخين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ كان فعالاً وجاء في الوقت المناسب. وقد أضر الإعصار بما لا يقل عن ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في ميانمار، وكان سبباً في وفاة ٤٥ شخصاً وتدمير ١٥ ٠٠٠ منزل وإتلاف ٦٠ ٠٠٠ منزل آخر، وتشريد ٧١ ٠٠٠ شخص. واتخذت الحكومة وجمعية الصليب الأحمر في ميانمار تدابير التأهب، منها إجلاء السكان، والاستجابة السريعة بإيفاد كبار المسؤولين الحكوميين إلى المناطق المتضررة.

٨٥- ومع ذلك، لا يزال المقرر الخاص يشعر بالقلق إزاء صعوبة وصول جميع المساعدات الإنسانية حتى الآن وإزاء المشكلات العملية، مثل إصدار تأشيرات في الوقت المناسب لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني، التي لا تزال تعيق الجهود.

٨٦- وترتب على المشاورات المستمرة بين فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة بشأن إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ تصديق الحكومة على الأولويات الاستراتيجية الأربعة التي حددها الفريق القطري والتي تتعلق إحداها بتعزيز الحوكمة الرشيدة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

٨٧- وسَرّ المقررَ الخاص أنْ علم بتوقيع الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على مذكرة تفاهم لمدة سنتين للقيام بعمليات في جنوب شرق ميانمار من أجل مساعدة السكان المحليين المتضررين من طول فترة النزاع القائم في المنطقة. فقد وافقت الحكومة في عام ٢٠١٠ على الترخيص لشريكين دوليين جديدين في المجال الإنساني للعمل مع مفوضية شؤون اللاجئين في المنطقة.

٨٨- ويلاحظ المقرر الخاص مع التقدير أن منظمة العمل الدولية واصلت معالجة مسألة القضاء على السخرة في ميانمار بتمديد التفاهم التكميلي بسنة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠. وأفادت منظمة العمل الدولية بأن ٣٢٧ شكوى وردت في عام ٢٠١٠، منها ٥٤ حالة سخرة تقليدية مزعومة، و٢٠١ شكوى تتعلق بحالات تجنيد قُصّر؛ وشمل ما تبقى من شكاوى قضايا خارج نطاق اختصاصات منظمة العمل الدولية، مثل مصادرة الأراضي، والفساد، ونزاعات العمل.

٨٩- ويشيد المقرر الخاص بالتقدم الكبير المحرز في التصدي لتجنيد القصّر. وتعاونت الحكومة مع منظمة العمل الدولية لإعادة ٧٣ قاصراً جندوا في عام ٢٠١٠، من بينهم ٤٠ تلقت بشأنهم شكاوى في عام ٢٠١٠، و٣٣ في عام ٢٠٠٩. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تلقت منظمة العمل الدولية ٣٣١ شكوى تتعلق بتجنيد قصّر منذ بدء رصد المشكلة في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وأعيد ١٤٢ مجنداً قاصراً ممن تعلقت بهم الشكاوى إلى أسرهم، في حين يجري النظر في ١٢٠ حالة إعادة ودراسة ٦٠ شكوى أخرى أو طلب الحصول على مزيد من المعلومات قبل تقديمها.

٩٠- وما برحت الشكاوى تتزايد: ١٣ في عام ٢٠٠٧، و٣١ في عام ٢٠٠٨، و٨٦ في عام ٢٠٠٩، و٢٠١ في عام ٢٠١٠، وهي زيادة ناجمة عن وعي المقيمين في ميانمار بوجود سن دنيا، وعن ثقتهم في التظلم وليست إشارة إلى زيادة في معدل التجنيد الفعلي. وقد قام الجيش بالتحقيق في كل شكوى قدمتها منظمة العمل الدولية باسم فرد من أفراد أسرة. وفي معظم الحالات، أفيد بملاحقة من تم تعيينهم من أفرد عسكريين في تجنيد قصّر بمقتضى اللوائح العسكرية. وتراوحت العقوبات بين التوبيخ وفقدان حقوق الخدمة وغرامات مالية، والسجن في ثلاث حالات. ولم يُبلَّغ حتى الساعة عن محاكمة مدنيين تبين أنهم ارتكبوا ذلك الجرم.

٩١- وقالت منظمة العمل الدولية إن جيش ميانمار قام بأنشطة تدريب مكثفة لصالح الملاك العسكري بشأن المسألة القانونية المتعلقة بتجنيد القصّر، منها أنشطة نفذت مع اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية. ولا يزال يجري توزيع كُتيب يوضح القانون المتعلق بالسخرة، بما في ذلك تجنيد القصّر، والإجراءات التي يتعين اتخاذها عند الإخلال بالقانون، على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد.

٩٢- ويرحب المقرر الخاص بما بلغه من أن أحداً لم يتعرض للمضايقة من جراء إبلاغه عن قضايا الأطفال الجنود. على أن منظمة العمل الدولية تعتبر استمرار سجن ثلاثة أشخاص لهم صلة بتقديم شكاوى السخرة بمثابة انتهاك مباشر لأحكام عدم الثأر المنصوص عليها في مذكرة التفاهم التكميلي، وتواصل الدعوة إلى الإفراج عنهم فوراً. ويدعم المقرر الخاص هذه الدعوة.

٩٣- وأفادت منظمة العمل الدولية أن الحكومة قد خفضت، فيما يبدو، حالات السخرة التي تفرضها السلطات المدنية ببذل جهود توعية مكثفة. على أن لجوء القوات العسكرية إلى استخدام السخرة قد تواصل دون هوادة. ومع أن الشكاوى لا ترد من مناطق النزاع، فإن تقارير موثوقة تتحدث عن استخدام القوات العسكرية للسخرة في أنشطة مثل حمل الأمتعة أو الحراسة أو الحفر وبناء الأسوار لأمن المعسكرات.

٩٤- ويشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء التقارير التي تتحدث عن مشكلات أساسية في بنية قوانين الأرض وتطبيقها؛ فقد ترتب عليها تقديم شكاوى عدة من المزارعين الذين رفضوا السخرة على أراضي أجدادهم، وفقدوا على أثرها أراضيهم لصالح الجيش أو الشركات التي تملكها وزارة الدفاع.

٩٥- وأبلغت الحكومة منظمة العمل الدولية رسمياً باعتزامها تقديم مشروع قانون إلى البرلمان الجديد للسماح بإنشاء نقابات وفق ما تقضي به أحكام دستور عام ٢٠٠٨. ويفي هذا الإجراء أيضاً بالتزامات الحكومة بصفتها موقّعة مصدّقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧(١٩٤٨) بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم. وعلم المقرر الخاص مع الارتياح بأن البعثة الرفيعة المستوى التي ستوفدها منظمة العمل الدولية إلى ميانمار في أواخر شباط/فبراير ٢٠١١ ستضم، بناء على طلب الحكومة، خبيراً في حرية تكوين الجمعيات يُتوقع أن يستشار في محتوى مشروع القانون قبل وضع اللمسات الأخيرة عليه وعرضه على البرلمان. ولا يزال تسعة نشطاء في مجال العمل لهم صلة بمنظمة العمل الدولية قابعين في السجن. وتتوقع منظمة العمل الدولية إطلاق سراحهم حالاً في إطار سير ميانمار في طريق اعتماد مبادئ حرية تكوين الجمعيات.

٩٦- ويود المقرر الخاص في الختام أن يسترعي الانتباه إلى عدوى فيروس نقص المناعة البشري. فعدد الإصابات الجديدة في ميانمار تقدر بأكثر من ١٠ ٠٠٠ سنوياً، ولا يزال الوصم المرتبط بالفيروس والتمييز قائماً. وتَحْرم القوانين والممارسات العقابية متعاطي المخدرات، والمشتغلين بالجنس، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، ومغايري الهوية الجنسانية، من الخدمات المقدمة إلى المصابين بالفيروس. وتحول هذه القوانين والممارسات، بما

فيها أنشطة الشرطة غير القانونية (التوقيف التعسفي والمضايقة والعنف)، دون توفير التثقيف في مجال الوقاية من الفيروس، والمعلومات عنه، وعلاجه وتوفير الخدمات والمواد اللازمة للرعاية الصحية المتعلقة به. وهناك حالات أيضاً يحتجز فيها متعاطو مخدرات مزعومون في مراكز الإيداع القسري ودون مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة أو دون تناول هذه الحالات بناء على الأدلة أو توفير المعايير الدنيا للرعاية. ومع أن مشاركة المجتمع المدني في التصدي للفيروس زادت على مدى السنوات الثلاث الماضية، فإن مشكلات تسجيل الجماعات النابعة من المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية المحلية التي تقدم خدمات تتعلق بالفيروس لا تزال قائمة. ويدعو المقرر الخاص الحكومة إلى أن تتخذ تدابير فعالة لحل هذه المشكلات التي تعيق التصدي القوي لهذه الأزمة الصحية، وهو واجب الحكومة في تأمين الحق في الصحة.

رابعاً- الاستنتاجات

٩٧- يظل وضع حقوق الإنسان خطيراً، لكن فرص حدوث تطورات إيجابية في هذه اللحظة التاريخية التي تعيشها ميانمار ستتطلب إرادة سياسية من السلطات التي تتحكم في صنع القرار، ومشاركة فاعلة من جميع أصحاب المصلحة. ولما كانت الانتخابات لم تضمن إشراك بعض فئات المجتمع المهمة، خاصة بعض الأقليات الإثنية والمعارضة السياسية، فمن الضروري تطبيق وسائل إنصاف فعالة لضمان إسماع أصواتها. إن المصالحة الوطنية عملية صعبة ولا يمكن اختصارها. ووفقاً لما سبق وأن صرح به المقرر الخاص، فإن المضي قدماً لا يستلزم فحسب وضع حد للانتهاكات الراهنة في مجال حقوق الإنسان، بل وضمان المساءلة عما سبق ارتكابه من انتهاكات، بما في ذلك سبل الوصول إلى الحقيقة. ويجب وضع حقوق الإنسان في صميم أولويات الحكومة الجديدة.

٩٨- لقد كانت ميانمار يوماً ما سلة خبز جنوب شرق آسيا ومشار غيرة جيرانها. وبالمثل، كان نظام التعليم فيها معروفاً بأنه من أفضل النظم في المنطقة. وميانمار اليوم من أفقر بلدان المنطقة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتدعو الحاجة بإلحاح إلى القيام باستثمارات بشكل مسؤول في مجال الاقتصاد، خاصة الاستثمار في أنفَس الموارد على الإطلاق، ألا وهي الموارد البشرية. ولدى ميانمار بالفعل الموارد المالية لتعديل هذا الوضع حالاً. وإذا كان البلد يملك أصلاً وسائل تمويل الاستثمارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الأمر يتعلق بتوزيع هذه الموارد لفائدة شعب ميانمار.

خامساً- التوصيات

٩٩- يكرر المقرر الخاص كثيراً من التوصيات التي كان قدمها في تقاريره السابقة لأنها لا تزال صالحة.

١٠٠- ويؤكد المقرر الخاص مرة أخرى أهمية عناصر حقوق الإنسان الأساسية الأربعة، المفصلة في التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٨ (A/63/341).

١٠١- ويحث المقرر الخاص الحكومة على أن تفرج عن جميع سجناء الرأي دون قيد أو شرط وفوراً.

١٠٢- ويوصي المقرر الخاص الحكومة بأن تأخذ على محمل الجد النداءات الكثيرة إلى اعتماد عملية سياسية أشمل. ولما كان لأصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل جميع مواطني ميانمار، الحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، والمشاركة السياسية، فإن المقرر الخاص يشجع الحكومة على إيجاد السبل الكفيلة بإشراك جميع الأطراف في عملية المصالحة الوطنية والعملية الانتقالية.

١٠٣- وكان المقرر الخاص قد شدد في تقاريره السابقة على حاجة ميانمار الماسة إلى اتخاذ تدابير في مجالي العدالة والمساءلة، وكذا التوصل إلى الحقيقة. وإذا كان كرر أن اتخاذ هذه التدابير اللازمة هو من واجب الحكومة في المقام الأول، فقد أشار أيضاً إلى أن المسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي إن أخفقت الحكومة في ذلك. واقترح المقرر الخاص في هذا الصدد إنشاء لجنة تحقيق بوصفها خياراً في جملة خيارات. ولئن كانت الحكومة قد أفادت في ردها بأن السلطات المختصة تحقق بالفعل في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، في سياق ما ارتكب على مدى سنوات عديدة في ميانمار من انتهاكات جسيمة ومنتظمة لحقوق الإنسان، يعيد المقرر الخاص التأكيد على ضرورة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان بطريقة مستقلة ونزيهة وموثوقة، ودون تأخير.

١٠٤- وفي أعقاب استعراض الحالة القائمة في ميانمار، في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، يعرب المقرر الخاص عن أمله أن تقبل الحكومة الجديدة التوصيات بالتصديق على عهدَي حقوق الإنسان الأساسيين، وكذلك معاهدات حقوق الإنسان الرئيسة الأخرى.

١٠٥- وفيما يتعلق بالحق في التعليم، يوصي المقرر الخاص حكومة ميانمار بما يلي:

(أ) تخصيص مبالغ مالية أكبر للتعليم، وزيادة الفعالية والإنصاف في تمويل التعليم لتوفير المدارس وإتاحة سبل أفضل لوصول جميع الأطفال إليها وتوفير التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي بالفعل للجميع؛

(ب) توفير سبل الوصول إلى جميع الموارد المتاحة وتوظيفها بضمان ظهور إيرادات جميع مشاريع التنمية جليةً في الميزانية الوطنية كي يتسنى للبرلمان والمجتمع المدني رصد إنفاق الحكومة بفعالية؛

(ج) تمكين المعلمين من التعليم بدفع رواتب معقولة لهم وبتوفير تدريب مهني وفرص تنمية مناسبة وكافية؛

(د) توفير تعليم جيد النوعية ومواد تعليمية بمراجعة وإصلاح شاملين للمناهج الدراسية والأساليب التربوية بمشاركة خبراء متخصصين في التعليم؛

(هـ) إعادة النظر في السياسة المتعلقة بلغة التعليم بحيث تعكس المعايير الدولية المتصلة بالحقوق الثقافية؛

(و) الاستثمار في مجال صحة الأطفال وتغذيتهم، الأمر الذي يؤثر مباشرة في قدرتهم على المطالبة بحقهم في التعليم؛

(ز) تعزيز آليات الرصد والتقييم، بما فيها المحاكم المستقلة، عند توفير التعليم.